



النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

الأخطاء الشائعة في تحقيق جرائم الهجرة غير الشرعية وسبل تلافيها

يقع عضو النيابة العامة أحياناً في أخطاء قانونية عند التمييز بين:

- ❑ الجريمة التامة (التنفيذ الكامل للهجرة غير الشرعية).
- ❑ الشروع في الجريمة (محاولة لم تكتمل).
- ❑ جريمة النصب (إذا كان هناك احتيال على الضحايا).
- ❑ وهذا الخلط قد يؤدي إلى توصيف خاطئ للجريمة، مما يؤثر على سير الدعوى والعقوبة.

الخطأ الشائع في التحقيق

وصف الواقعة كجريمة تامة رغم عدم اكتمالها:

مثال: القبض على مجموعة مهاجرين قبل الصعود إلى القارب، ومع ذلك يتم تحرير محضر "هجرة غير شرعية تامة" بدلاً من "شروع".

النتيجة: إهدار عنصر "الوصول غير القانوني" المطلوب في الجريمة التامة.

الحل: التأكد من مكان القبض عليهم (داخل الحدود = شروع، خارج الحدود = جريمة تامة).

توثيق مرحلة التنفيذ (هل تم الصعود إلى المركب؟ هل عبروا المياه الإقليمية؟).





النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

حالات اعتبار الواقعة "نصب" (إذا كان الاحتيال هو الأصل)

المعيار: إذا تبين أن المنظمين ليس لديهم قدرة حقيقية على تنفيذ الهجرة، وكان هدفهم الاستيلاء على الأموال فقط.

مثال: شخص ادعى أنه ينظم رحلات إلى أوروبا، وجمع ملايين الجنيهات من الضحايا، لكنه لم يمتلك أي قوارب أو علاقات مع مهربين → جريمة نصب (المادة ٣٣٦ عقوبات).

الخطأ الشائع في التحقيق

إهمال تحليل نية الجناة:

- ☐ إذا كان الغرض احتياليًا مجتأً (جمع الأموال دون نية حقيقية للهجرة)، يجب تصنيفها كنصب.
- ☐ إذا كان هناك محاولة تنفيذ حقيقية لكنها فشلت، فهي هجرة غير شرعية (شروع).

الحل:

- ☐ التحقق من سجل المتهم (هل له سوابق في النصب؟).
- ☐ فحص الإمكانيات المادية (هل يملك قوارب؟ اتصالات مع مهربين؟).
- ☐ تحليل التعامل مع الضحايا: (هل وعدهم بطرق غير واقعية؟).





النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

الخلاصة

❑ الجريمة التامة = اكتمال العبور غير القانوني .

❑ الشروع = محاولة عبور لم تنجح .

❑ النصب = عدم وجود نية حقيقية للهجرة، بل مجرد استغلال مالي .

وهناك مآخذ أخرى نوردتها في الآتي:

١. إغفال التحقيق في مصدر تمويل الرحلة

الخطأ: التركيز فقط على الضحايا (المهاجرين) أو القائمين بالتنظيم المباشر، وإهمال تتبع الأموال التي مولت الرحلة .

النتيجة: عدم الكشف عن المتورطين الكبار (ممولين، وسطاء دوليين) .

الحل: طلب كشف الحسابات المصرفية المشبوهة، وتحليل التحويلات المالية، والتعاون مع الوحدة المالية للنيابة .

٢. عدم توثيق الأدلة الرقمية بشكل كافٍ

الخطأ: إهمال الحفاظ على أجهزة الهواتف المحمولة أو الحواسيب الخاصة بالمشتبه بهم، أو عدم استخراج البيانات

الإلكترونية (مثل محادثات واتساب، رسائل SMS) .

النتيجة: ضياع أدلة حاسمة مثل تنسيق المواعيد أو أسماء المتورطين .

الحل: الاستعانة بفريق الأدلة الرقمية التابع للنيابة أو الجهات الأمنية المتخصصة .





النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

٣. التسرع في تصنيف الواقعة كـ "هجرة غير شرعية" دون تحقق

الخطأ: افتراض أن كل حالة سفر غير موثقة هي هجرة غير شرعية، بينما قد تكون هناك دوافع أخرى (مثل الهروب من الاضطهاد، مما قد يجعلها قضية لجوء).

النتيجة: إسقاط حقوق الضحايا المحتملين وفقاً للقانون الدولي.

الحل: التحقق من دوافع كل مهاجر وطبيعة العلاقة بينه وبين المنظمين.

٤. إهمال الاستماع لشهادة الضحايا (المهاجرين) بعمق

الخطأ: الاكتفاء بإفادات موجزة من الضحايا دون التعمق في تفاصيل تجنيدهم أو التهديدات التي تعرضوا لها.

النتيجة: فقدان معلومات عن طرق الإكراه أو الخداع المستخدمة.

الحل: أخذ شهادات مفصلة، مع مراعاة الحالة النفسية للضحايا.

٥. عدم التنسيق مع الدول الأخرى

الخطأ: عدم طلب معلومات من دول المقصد أو العبور عن الشبكات الإجرامية، رغم وجود اتفاقيات تعاون قضائي.

النتيجة: عدم كشف الشبكة الدولية للجريمة.

الحل: تفعيل مكاتب التعاون الدولي التابع للنيابة العامة.





النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

٦. إغفال التحقيق في الفساد المرتبط بالجريمة

الخطأ: عدم البحث عن علاقة المشتبه بهم بموظفين فاسدين (مثل ضباط الجوازات أو الشرطة).

النتيجة: إفلات متورطين مهمين.

الحل: توسيع نطاق التحقيق ليشمل الجهات الرسمية المشتبه في تواطؤها.

٧. عدم توثيق مكان الواقعة جغرافياً

الخطأ: عدم رفع صور أو خرائط دقيقة لنقطة الانطلاق (مثل مراكب الصيد، مخابئ التجميع).

النتيجة: صعوبة إثبات ارتباط المتهمين بالمكان.

الحل: الاستعانة بخبراء من مصلحة الأدلة الجنائية.

٨. إهمال الجانب الوقائي

الخطأ: التركيز على الملاحقة القضائية فقط دون تحليل أسباب انتشار الجريمة (مثل الفقر، البطالة).

النتيجة: تكرار الواقعة.

الحل: إصدار تقارير توعوية بالتعاون مع الجهات المعنية.





النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

٩. الخطأ في توصيف التهم القانونية

الخطأ: اقتصار التهم علي جريمة (تهريب مهاجرين) وإغفال تهم أخرى مثل:

❑ الاتجار بالبشر (إذا ثبت الاستغلال الجنسي أو العمل القسري).

❑ تزوير مستندات (إذا تم استخدام جوازات مزورة).

الحل: مراجعة الوقائع بدقة لتطبيق النصوص القانونية المناسبة.

١٠. عدم حماية الشهود والضحايا

الخطأ: عدم اتخاذ إجراءات حماية كافية للضحايا الذين قد يتعرضون للتهديد من الشبكة الإجرامية.

النتيجة: تراجع الشهود عن الإدلاء بأقوالهم.

الحل: تطبيق برامج الحماية المنصوص عليها في القانون.





النَّيَابَةُ الْعَامَّةُ

نيابة جنوب المنصورة الكلية

خاتمة

هذه الأخطاء قد تؤدي إلى إفلات المتهمين الرئيسيين أو عدم تحقيق العدالة للضحايا . لذا، ينبغي

لعضو النيابة اتباع الآتي:

☐ اعتماد منهجية شاملة تشمل التحقيق المالي، الرقمي، والبشري.

☐ التعاون مع الجهات الدولية والمحلية المتخصصة.

☐ توثيق كل مرحلة من مراحل التحقيق بدقة.

